دراسة عامة لكتب الصِّحاح
من غير الصحيحين

مع دراسة (صحيح ابن حبان) (ت٣٥٤هـ)
- نموذجاً -

إعداد الدكتور
فواز بن جود الله بن خلف السلمي
مشرف تربوي بإدارة تعليم مكة
وزارة التعليم- المملكة العربية السعودية

١٤٤٢هـ

دراسة عامة لكتب الصِّحاح من غير الصحيحين مع دراسة (صحيح ابن حبان) (ت٣٥٤هـ)

- نموذجًا -

فواز بن جود الله بن خلف السلمي.

وزارة التعليم ، مكة ، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: Ffsulami@gmail.com

مُستخلص البحث :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. أمَّا بعد:

فهذا البحث بعنوان: " دراسة عامة لكتب الصَّحاح - من غير الصحيحين - مع دراسة كتاب (صحيح ابن حبان) - نموذجًا -.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

فأمّا المقدمة: فتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل.

وأمّا الفصل الأول: فهو قسم الدراسة عن كُتب الصحاح - غير الصحيحين -، وتحته ستة مباحث.

وأما الفصل الثاني : فهو دراسة عن (صحيح ابن حبَّان)، وتحته ثمانية مباحث.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

ثم الفهارس الفنية: وفيها ستة فهارس.

وصلى الله وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الكلمات المفتاحية: دراسة عامة ، كتب الصِّحاح ، غير الصحيحين ، دراسة ، صحيح ابن حبان .

A general study of the authentic books of hadith, other than the saheehayn (al-Bukhari and Muslim), along with a study of Ibn Hibban's (dec. 354 AH) Saheeh as an example.

Fawaz bin JoudAllaah bin Khalaf Al-Sulami .

Ministry of Education, Makkah, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail : Ffsulami@gmail.com

Abstract:

All praise and thanks is due to Allah, and I send blessings and peace upon the Messenger of Allah. As for what follows:

This research is entitled "A General Study on the Authentic Books (of Hadith), other than Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim, along with a Study of Sahih ibn Hibban as an example".

The paper is divided into an introduction, two sections, conclusion, and indices.

As for the introduction, it consists of the importance of the topic, the reasons for choosing it, the layout of the paper, as well as the methodology of the research.

The first section is the general study on the authentic books (of hadith), other than Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim, and comprises of six sub-sections.

The second section is a study of Sahih ibn Hibban, and comprises of eight sub-sections.

The conclusion is then mentioned, including the most important results.

Then the various indices are mentioned, of which there are six.

May Allah send peace and blessings upon his slave and Messenger, our Prophet Muhammad, and upon his family, and companions.

Key words: General Study, The Authentic Books , Other Than The Saheehayn, A study, Sahih Ibn Hibban.

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئآت أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليمًا مزيدًا، أما بعد:

فإنَّ علم الحديث الشريف أشرف العلوم بعد علم كتاب الله العزيز، فشرف العلم يتعلق بشرف المعلوم، ولذا فإنَّ دراسة كتب السنة النبوية أمرٌ عظيم القدر، فائق الأهمية؛ كيف والسنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي المُفسِّرة لكتاب الله عز وجل، وقد هيَّأ الله لهذا العلم الشريف مَن يحفظه من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، عبر قرون متوالية، اختلفت فيها اهتماماتهم به: من سماع وتلق، إلى جمع وتدوين، ثم التفننُ بعد ذلك في تأليفه على المُصنَّفات والمسانيد، والصِّحاح أو السنن، وغيرها من أنواع التأليف فيه.

وكان من أنواع تصانيفهم في ذلك: التصنيف في كتب الصِّحاح - غير الصحيحين -، فأُلِّفت فيها المؤلفات المشهورة كصحيح ابن خُزيمة (ت٣١١ه)، وابن حبَّان (ت٣٥٤ه)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥ه)، وغيرهم.

ومن هذه الكُتب الجليلة كتاب (صحيح ابن حبَّان)، الذي صنَّفه الإمام محمد بن حبَّان بن أحمد البُسْتي، ومؤلفه حافظ من الحُفاظ، إمام من الأئمة، له المكانة العالية، والتقدُّم في معرفة صحيح الحديث وسقيمه، ومعرفة رجاله جرحًا وتعديلًا.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره

إنَّ التأليف في كتب الصحيح - غير الصحيحين - يكتسب أهمية عظيمة من حيث إنه يُضيف إلى الصحيحين كتبًا اشترطت إخراج ما صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي تُسهم بذلك في إخراج الحديث الصحيح الزائد عن ما في الصحيحين.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة وفصلين، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل.

الفصل الأول: دراسة عن كُتب الصحاح - غير الصحيحين -، وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتب الصحاح لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: موجز عن نشأة التصنيف فيها، ومراحل تطوره، وأول مَن صنَّف فيها.

المبحث الثالث: أهمية كتب الصحاح وفوائدها.

المبحث الرابع: مناهج التأليف عند المصنفين فيها.

المبحث الخامس: طريقة الإفادة منها بوَجْهٍ عام.

المبحث السادس: أهم المؤلفات في هذا الفن.

الفصل الثاني: دراسة عن (صحيح ابن حبَّان)، وتحته ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالمؤلف، وبيان اسم كتابه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالمؤلف.

المطلب الثاني: بيان اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه، وشرط المصنف فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موضوع الكتاب.

المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الثالث: شرط المصنف في كتابه.

المبحث الرابع: منهج ابن حبَّان في كتابه مع التمثيل.

المبحث الخامس: كيفية الاستفادة من الكتاب.

المبحث السادس: مميزات الكتاب، والمآخذ عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مميزات الكتاب وخصائصه.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب ومناقشتها.

المبحث السابع: عناية أهل العلم به.

المبحث الثامن: نسخ الكتاب الخطية، وطبعاته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نسخه الخطية، وأماكن وجودها.

المطلب الثاني: طبعات الكتاب، وترشيح الأفضل منها، ومبررات الترشيح.

الخاتمة: فيها أهم النتائج

الفهارس الفنية: وهي على النحو التالي:

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الآيات.

٣- فهرس الأحاديث النبوية.

٤-فهرس الألفاظ الغريبة.

٥- فهرس الأماكن.

٦- فهرس الموضوعات.

منهج العمل في البحث

١- جمعتُ المادة العلمية للبحث من الكتب المتخصصة كصحيح ابن خزيمة، وابن حبَّان، والمنتقى لابن الجارود، والمختارة للضياء المقدسي، ومن كتب علوم الحديث.

٢- بذلتُ الوسع في كتابة البحث وَفْق الأسلوب العربي، مراعيًا في ذلك سهولة العبارة، وقواعد الإملاء المعاصرة، ملتزمًا بعلامات الترقيم ومناسباتها المعتبرة.

٣- جعلتُ صُلب البحث للمادة العلمية المرتبطة بموضوعه ارتباطًا وثيقًا، وجعلتُ الحاشية لتدوين سوى ذلك؛ مثل: التخريج والتعريف بعلمٍ، أو مصدر، أو موقع، أو واقعة ونحو ذلك.

٤- عُنيت بضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ.

٥- عزوتُ الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى مواضعها من السور.

٦- خرَّجتُ الأحاديث النبوية الواردة في البحث، مُرتبًا الكتب الستة على الترتيب المشهور [خ م د ت س ق] ، وما عدا ذلك فعلى وفيات مؤلفيها.

٧- ترجمتُ للأعلام غير المشهورين.

٨- عرَّفتُ بالأماكن، وحدَّدتُ مواقعها قديمًا وحديثًا، واستعملتُ المسافات المعاصرة، مستفيدًا من المصادر المتقدمة والمتأخرة.

٩- عرَّفتُ بالوقائع، وحدَّدتُ تواريخها ومواقعها، وذلك على نحو التعريف بالأماكن.

١٠- رجعتُ في مادة كل حاشية إلى المصادر المتخصصة.

١١- رتبتُ مصادر الحاشية الواحدة - في غير التخريج - على وفيات مؤلفيها.

الفصل الأول: دراسة عامة عن كتب الصحاح، غير الصحيحين

وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتب الصحاح.

المبحث الثاني: موجز عن نشأة التصنيف فيها، ومراحل تطوره، وأول مَن صنَّف فيها.

المبحث الثالث: أهمية كتب الصحاح وفوائدها.

المبحث الرابع: مناهج التأليف عند المصنفين فيها.

المبحث الخامس: طريقة الإفادة منها بوَجْهٍ عام.

المبحث السادس: أهم المؤلفات في هذا الفن.

المبحث الأول

التعريف بكتب الصحاح، غير الصحيحين، لغة واصطلاحاً

الصِّحاح لغة: جمع صحيح، وهو ضد السقيم، قال ابن منظور: "والصَّحاح خلاف السُّقم وذهاب المرض"، وقال أيضًا: "الصَّحاح بالفتح بمعنى الصحيح،...ورجلٌ صحاح وصحيح من قوم أصحَّاء وصِحاح فيهما"[١]، وعليه فهي بفتح الصَّاد وكسرها.

والحديث الصحيح اصطلاحًا هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا مُعلًا[٢].

والصحاح في اصطلاح المحدثين هي: الكتب التي التزم مؤلفوها أن لا يُخرجوا فيها غير الحديث الصحيح عندهم.

ومن هذه الكتب: صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، وابن حبان (ت٣٥٤هـ)، ومستدرك الحاكم (ت٤٠٥ه)، بغض النظر عن تحقق شروط الصحة في كل أحاديث الكتاب عند هؤلاء الثلاثة، وكصحيح ابن السكن (ت٣٥٣هـ)، ومنتقى ابن الجارود (٣٠٧هـ)، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ).

---

[١] لسان العرب ٢٤٠١/٤؛ مادة: "صحح".

[٢] مقدمة ابن الصلاح ص:١١

المبحث الثاني

موجز عن نشأة التصنيف فيها، ومراحل تطوره، وأول مَن صنَّف فيها

قال ابنُ الأثير: "يسَّر الله سبحانه وتعالى للحديث علماء أفاضل، وثقات أماثل، وأعلام مشاهير، حفظوا قوانينه، واحتاطوا فيه، فتناقلوه كابرًا عن كابر، وأوصلوه كما سمعه أولٌ إلى آخر،... فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة، مثل عبد الملك بن جُريج (ت١٥٠هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وغيرهما ممن كان في عصرهما. فدوَّنوا الحديث، حتى قيل: إنَّ أوَّلَ كتاب صُنِّف في الإسلام (كتاب ابن جُريج)، وقيل: (مُوطَّأ مالك) -رحمةُ الله عليهما-، وقيل: إنَّ أوَّلَ مَن صنَّف وبوَّب الرَّبيعُ بن صُبيح بالبصرة.

ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه، وسَطْرُه في الأجزاء والكتب، وكثُر ذلك وعظُم نفعه إلى زمن الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) -رحمهما الله- فدَّونا كتابيهما، وفعلا ما الله مجازيهما عليه من نُصح المسلمين، والاهتمام بأمور الدين، وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته، وثبت عندهما نقله"[١].

وقد كانت كتب الحديث إلى ما قبل زمن الإمام البخاري تجمع الحديث الصحيح وغيره، مُتصلًا ومُرسلًا، مرفوعًا وموقوفًا[٢].

ثم إنَّ أوَّلَ مَن صنَّف في الصحيح المُجرَّد الإمامُ البخاري، وتلاه مسلم، وكان مسلم ممَّن أخذ عن البخاري، واستفاد منه، وهو مع ذلك يُشاركه في أكثر شيوخه، وكتاباهما أصح كتب الحديث.

وأمّا قول الشافعي: ما على وَجْه الأرض بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك؛ فإنَّه كان قبل وجود كتابيهما، وأمّا قولُ بعضهم: إنَّ مالكًا أوّلُ مَن صنَّف في الصحيح فهو مُسلَّمٌ غير أنَّه لم يقتصر في كتابه عليه؛ بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره الحافظ ابنُ عبد البر؛ فهو لم يُجرِّد الصحيح[٣].

ثم صنَّف ابنُ الجارود (ت٣٠٧هـ) كتابه (المنتقى)، وبعده ابنُ خُزيمة (ت٣١١هـ)، ثم ابنُ السَّكن (ت٣٥٣هـ)، ثم ابنُ حبَّان (ت٣٥٤هـ)، ثم الحاكم (ت٤٠٥هـ)، ثم الضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ)، وغيرهم من الأئمة.

---

[١] جامع الأصول (١/ ٣٩- ٤٠)

[٢] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص:٧٠

[٣] توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٢١٤-٢١٥.

المبحث الثالث

أهمية كتب الصحاح وفوائدها

تكمن أهمية كتب الصحاح في كون أصحابها اشترطوا ألّا يُخرِّجوا من الأحاديث إلا ما صحَّ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، على اختلاف في وفاء مصنفيها بما اشترطوا من ذلك.

وعلاوة على ذلك فقد تحقق بتصنيفها فوائد كثيرة، لعل من أهمها:

١- أنها تُريح المرء من عناء البحث عن صحة إسناد الحديث، خُصوصًا في الأزمان المُتأخرة؛ التي اندرس فيها، أو قلّ العلم بمعرفة الرُّواة وأحوالهم، وكذلك الضعف الحاصل في معرفة قوانين الرِّواية؛ مما يُساعد على الوقوف على درجة الحديث.

٢- زيادة عدد الصحيح على ما عند البخاري ومسلم.

٣- كثرة الطُّرق المُفيدة في تقوية الحديث، والمُعتبرة في الترجيح.

٤- أنها حفظت قدْرًا كبيرًا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام.

المبحث الرابع

مناهج التأليف عند المصنفين فيها

عامة كتب الصحاح انتهج مؤلفوها في تصنيفها منهج كتب الجوامع؛ من حيث إنهم لم يُفردوا الأبواب الفقهية وحدها؛ بل ضمُّوا إليها أبوابًا أُخرى.

ومن خلال النظر في تأليف هؤلاء الأئمة لكتبهم يمكن حصر مناهجهم في ما يلي:

١- الأكثر من مؤلفي كتب الصحاح رتَّب كتابه على الأبواب الفقهية، ومن أمثلة ذلك: صحيح ابن خُزيمة، ومستدرك الحاكم.

٢- رتَّب ابنُ حبَّان (صحيحه) على ترتيب مُخترع لم يُسبق إليه حيث رتَّبه على "التقاسيم والأنواع"، فقد قسَّم أحاديث كتابه خمسة أقسام، يندرج تحت كل قسم منها أنواع كثيرة.

٣- رتَّب الضياء المقدسي كتابه (الأحاديث المُختارة) على المسانيد، فابتدأ بمسانيد العشرة، ثم رتَّب بقية الأحاديث عن الصحابة على حروف المعجم.

المبحث الخامس

طريقة الإفادة منها بوَجْهٍ عام

لكي يستفيد الباحث من كتب الصحاح فلا بدَّ له من إلمامٍ بسيط بطريقة ترتيب هؤلاء الأئمة لكتبهم، ثم ينبغي أن يكون دقيق النظر أثناء بحثه عن حديث ما في عامة هذه الكتب؛ بحيث يحدد الباب الذي يدخل تحته الحديث المراد الكشف عنه، عدا (المُختارة) للضياء المقدسي، فينبغي أن تتعلق معرفة الباحث بإسناد الحديث المطلوب؛ لأنَّه مرتب على المسانيد

وقد خُدمت هذه الكتب وغيرها في الطبعات الأخيرة بفهارس متنوعة تفصيلية، تخدم الباحث في بحثه، فضلًا عن البحث بالطرق الألكترونية، والحمد لله.

المبحث السادس

أهم المؤلفات في هذا الفن

الكتب المؤلفة في الصحاح كثيرة، ومن أهم ما أُلِّف فيها:

١- صحيح ابن خزيمة: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١هـ)، واسمه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه صلى الله عليه وسلم، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار)[١].

٢- صحيح ابن السَّكن: للحافظ أبي علي: سعيد بن عثمان بن سعيد المصري (ت٣٥٣هـ)، قال الذهبي: جمع وصنَّف، وجرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة، كان ابنُ حزم يثني على (صحيحه) المنتقى، وفيه غرائب[٢].

٣- صحيح ابن حبان: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حبان بن محمد التميمي البُستي (ت٣٥٤هـ)، واسم كتابه: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها)[٣].

٤- المستدرك للحاكم: للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدُوْيَه النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وسمّاه (المستدرك على الصحيحين)[٤].

٥- المختارة للضياء: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي (ت٦٤٣هـ)، واسم كتابه (الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين)[٥].

---

[١] طبع عدّة طبعات آخرها بتحقيق الدكتور/ ماهر الفحل، الناشر: دار الميمان، ط. الأولى ١٤٣٠ه.

[٢] ولم يصل إلينا من صحيحه شيء؛ بل هو مفقود. انظر: سير أعلام النبلاء ١١٧/١٦.

[٣] سيأتي بإذن الله وصف طبعاته في المطلب الثاني، من المبحث الثامن في الفصل الثاني.

[٤] ومن آخر طبعاته بتحقيق: مركز البحوث والمعلومات بدار التأصيل، ط. الأولى ١٤٣٥ه.

[٥] طبع الكتاب طبعة واحدة، بتحقيق د/ عبد الملك بن دهيش، ط. دار خضر، بيروت ١٤٢١ه.

الفصل الثاني: دراسة عن (صحيح ابن حبَّان)

وتحته ثمانية مباحث:

المبحث الأول: **تعريف موجز بالمؤلف، وبيان اسم كتابه**.

المبحث الثاني: **توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه**.

المبحث الثالث: **موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه، وشرط المصنف فيه**.

المبحث الرابع: **منهج ابن حبَّان في كتابه مع التمثيل**.

المبحث الخامس: **كيفية الاستفادة من الكتاب**.

المبحث السادس: **مميزات الكتاب، والمآخذ عليه**.

المبحث السابع: **عناية أهل العلم به**.

المبحث الثامن: **نسخ الكتاب الخطية، وطبعاته**.

المبحث الأول

تعريف موجز بالمؤلف، وبيان اسم كتابه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف موجز بالمؤلف

هو الإمام، العلامّة، الحافظ، المُجوِّد، شيخ خُراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي، الدارمي، البُستي، صاحب الكتب المشهورة، وُلد سنة بضع وسبعين ومئتين.

قال الحاكم: كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث، ومن عُقلاء الرجال[١].

وكان في مُجمل اعتقاده على مذهب أهل السنة والجماعة، إلا أنَّه أُخذ عليه أُمور منها:

١- قوله في النبوة: إنها العلم والعمل، قال الذهبي: هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يطلقها المسلم، والزنديق[٢]، والفيلسوف[٣]، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يُرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الحج عرفة"[٤]، ومعلوم أن الحاجّ لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجًّا؛ بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج، وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي: كمال العلم والعمل، فلا يكون أحدٌ نبيًّا إلا بوجودهما، وليس كل مَن برز فيهما نبيًّا[٥].

---

[١] سير أعلام النبلاء ٩٤/١٦.
[٢] الزنديق: القائل ببقاء الدهر، فارسي مُعرَّب. لسان العرب ١٤٧/١٠. في مادة: "زندق".
[٣] الفلسفة: الحكمة، أعجمي، وهو الفيلسوف. المحكم والمحيط الأعظم ٦٥٣/٨. في مادة: "مولد".
[٤] أخرجه أبو داود في "السنن" (١٩٤٩)، والترمذي في "الجامع" (٨٨٩)، والنسائي في "المجتبى" (٢٦٤/٥)، وابن ماجه في "السنن" (٣٠١٥)، وأحمد في "المسند" (٣٠٩/٤)، من حديث عبد الرحمن بن يَعْمر الديلمي رضي الله عنه.
[٥] سير أعلام النبلاء ٩٦/١٦.

٢- أنَّه اتُهم بإنكار الحدِّ لله عز وجل، قال الذهبي بعد أن أورد الحكاية في اتهامه: إنكار الحدِّ وإثباته مما لم يأت به نصٌّ، والكلام منكم فضول، ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، والإيمان بأن الله تعالى ليس كمثله شيء من قواعد العقائد، وكذلك الإيمان بأن الله بائنٌ من خلقه ، متميزة ذاته من ذوات مخلوقاته[١][٢].

وقد توفي - رحمه الله – بمسقط رأسه مدينة بُسْت، سنة (٣٥٤هـ)[٣].

المطلب الثاني

بيان اسم الكتاب

اشتهر كتاب ابن حبان هذا باسم (صحيح ابن حبان)، وهو شأن كثير من دواوين السنة التي درج العلماء على إطلاق أسماء بديلة لها للاختصار، أو لغيره من الأسباب الداعية لاختيار غير الاسم الذي سمّاه به صاحبه، قال أحمد شاكر: وهو الاسم الأشهر والأسْيَرُ على ألسنة المحدثين والفقهاء والمُخرجين، وعلى ألسنة كافة الناس[٤].

ثم يذكر الشيخ أحمد شاكر اسم الكتاب كاملًا وهو: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها)، ثم ساق ما يقوي به ما ذهب إليه من ثبوت هذا الاسم للكتاب[٥].

---

[١] تاريخ الإسلام ٧٤/٨.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن المحمود: "إنَّ لفظ الحدِّ من الألفاظ المُجملة، فنستفسر من هذا الذي يثبت لفظ الحدِّ: إن قصد به أنَّ الله يحدُّه شيء، فنقول: هذا باطلٌ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيء، والله سبحانه لا يقدر قدره إلا هو، وإن قصد بلفظ الحدِّ بيان البينونة بين الخالق والمخلوق، وأنَّ الله تعالى على العرش استوى، فنقول: المعنى الذي أثبتَّه صحيح، ولكن إثباتك للفظ الحدِّ لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم". تيسير لمعة الاعتقاد ص:٥١.

[٣] انظر في ترجمته: تاريخ دمشق ٢٥١/٥٢، وسير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، وميزان الاعتدال ٩٩/٦.

[٤] انظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ص:٩، علمًا بأن الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - لم يحقق سوى الجزء الأول فقط من الكتاب، ثم اخترمته المنيّة.

[٥] المصدر السابق.

وقد ثبت هذا الاسم في عنوان النسخة الخطية للكتاب، والموجودة بدار الكتب المصرية[١]، وهو ما سمّاه به الأمير ابن بلبان في مقدمته على (صحيح ابن حبان)؛ ومع ذلك فقد اقتصر في اسمه على لفظ (التقاسيم والأنواع)، وكذا فعل الذهبي[٢].

وسمّاه حاجي خليفه: (الأنواع والتقاسيم)، بينما قال فؤاد سزكين إن اسمه: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)[٣].

---

[١] وَهَمَ الزَّركلي في (الأعلام) ٧٨/٦، فجعل هذا الكتاب كتابين، فقال في ترجمة ابن حبان: من كتبه (المسند الصحيح) في الحديث،...، و(التقاسيم والأنواع -خ)، في الأزهرية، جمع فيه ما في الكتب الستة، محذوفة الأسانيد، وهو خطأ بيِّن كما ترى من عدّة وجوه، فليس (الأنواع والتقاسيم) كتابًا غير (المسند الصحيح)، ولا جمعًا لما في الكتب الستة، ولا محذوف الأسانيد.
أفاده محقق كتاب الإحسان. ط. الرسالة ٣٤/١.

[٢] سير أعلام النبلاء ٩٤/١٦.

[٣] كشف الظنون ١٤٠٠/٢، وتاريخ التراث العربي ٣٨٠/١.

المبحث الثاني

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

إنّ إثبات نسبة كتاب (صحيح ابن حبان) إلى مؤلفه أمرٌ لا شك فيه عند أهل العلم، وقد استفاضت هذه النسبة له في تصرُّف كثير من الأئمة، وذلك من خلال ما يلي:

١- أجمع كل مَن ترجم لابن حبان على نسبة الكتاب إليه: كالذهبي، وابن حجر[١].

٢- أنّ أصحاب الفهارس نسبوه إلى ابن حبان، ومنهم: حاجي خليفة وفؤاد سزكين[٢].

٣- نقل العلماء عنه وعزوهم إليه: فقد نقل عنه الحافظ المنذري في كتابه (الترغيب والترهيب)، والحافظ الزيلعي في (نصب الراية)[٣].

---

[١] انظر: ميزان الاعتدال ٥٠٦/٣، ولسان الميزان ٤٧/٧.

[٢] انظر: كشف الظنون ١٤٠٠/٢، وتاريخ التراث العربي ٣٨٠/١.

[٣] انظر: الترغيب والترهيب ٢٢/١، ونصب الراية ٥/١.

المبحث الثالث

موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه، وشرط المصنف فيه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

موضوع الكتاب

هو مرويات السنة النبوية بالإسناد المتصل، مما صحَّ منها عنده، وهو ظاهر من اسم الكتاب.

قال العلامة أحمد شاكر: "التزم الشيخان – البخاري ومسلم – أن يُخرِّجا في كتابيهما الصحيح من الحديث؛ بل أعلى أنواع الحديث درجة، ولم يلتزما ولا واحد منهما استيعاب الصحيح كله؛ بل تركا كثيرًا من الصحيح الذي على شرطهما، والصحيح الذي هو أقل درجة من شرطهما، وتبعهما في صنع كتب تقتصر على صحيح الحديث كثير من الحفاظ الأئمة الكبار؛ منهم ابن خزيمة، ثم تبعه تلميذه ابن حبان[١].

المطلب الثاني

سبب تأليف الكتاب

قال ابن حبان عن سبب تأليفه كتابه: "وإني لـمّا رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلّت؛ لاشتغالهم بكِتْبَة الموضوعات، وحفظ الخطأ، أو المقلوبات؛ حتى صار الخبر الصحيح مهجورًا لا يُكتب، والمنكر المقلوب عزيزًا يُستغرب، وأنّ مَن جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين، وأمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد من الآثار؛ قصدًا منهم لتحصيل الألفاظ على مَن رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المعلم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيلَ للخطاب، فتدبرتُ الصحاح؛ لأُسهِّل حفظها على المتعلمين، وأمعنتُ النظر فيها لئلا يصعب وَعْيها على المقتبسين"[٢].

فمن هذا الكلام يتضح أنّ هدف الحافظ ابن حبان من تأليف كتابه: تسهيل حفظ السنة للمتعلمين، وتقريبها ليفهموا معانيها.

---

[١] الإحسان، تحقيق أحمد شاكر ص:٦.

[٢] الإحسان، تحقيق الأرناؤوط ٧١/١.

المطلب الثالث

شرط المصنف في كتابه

قال ابن حبان عن شرطه في مَن يُخرِّج لهم: "وأما شرطنا في نَقَلَة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإننا لم نحتجَّ فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأوّل: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المُتعري خبره عن التدليس.

فكل مَن اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل مَن تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتجَّ به.

والعدالة في الإنسان هو: أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنّا متى ما لم نجعل العدل إلا مَن لم يوجد منه معصية بحال؛ أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدلٌ، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها؛ بل العدل مَن كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يُخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله"[١].

على أنه لم يسلّم لابن حبان الشرط الأوّل من شروط مَن يُحتج به في كتابه، وهو شرط العدالة في الدين فهو يقبل رواية مَن لم يُذكر بجرح؛ وهو المستور، وقد نوقش في شرطه هذا، ومحل بحثه مبسوطٌ في كتب المصطلح[٢].

ومن الضروري جدًّا معرفة الفرق بين توثيق ابن حبان لرجل ما في كتابه (الثقات)، وبين روايته عنه في (الصحيح)، وهذا يتبيّن من قوله في مقدمة (الصحيح): "ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسفيجاب[٣] إلى الإسكندرية، ولم نرَ في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخًا أو أقلّ أو أكثر، ولعلّ مُعوَّل كتابنا هذا على نحو من عشرين شيخًا؛ ممن أدرنا السنن عليهم"[٤].

فهذا يدلُّ على أنه لم يُخرِّج في (صحيحه) لرجال ذكرهم في كتابه (الثقات)، فشرطه في (الصحيح) أخصُّ من شرطه في (الثقات).

---

[١] الإحسان ٧١/١.

[٢] قال ابن حجر: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان: من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه. لسان الميزان ٢٠٨/١.

[٣] أسفيجاب: بالفتح ثم السكون، وكسر الفاء، وياء ساكنة وجيم وألف، وباء موحدة: اسم بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر، في حدود تركستان، ولها ولاية واسعة، وقرى كالمدن الكثيرة. معجم البلدان ١٧٩/١.

[٤] الإحسان ١٥٢/١.

المبحث الرابع

منهج ابن حبّان في كتابه مع التمثيل

ألّف الحافظ ابن حبان كتابه على تأليف مُخترع لم يُسبق إليه، فلا هو على المسانيد، ولا هو على الأبواب الفقهية، ولا هو أيضًا على طريقة الجوامع، وإنما ابتكر له ترتيبًا آخر، ولندع المجال له ليُحدِّثنا عن ذلك فنجده يقول: "فتدبرتُ الصحاح لأُسهِّل حفظها على المتعلمين وأمعنتُ الفكر فيها لئلا يصعُب وَعْيها على المُقتبسين؛ فرأيتُها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التَّقسيم غيرَ متنافية،

فأوَّلها: الأوامرُ التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها.

ثم رأيتُ كل قسم منها يتنوع أنواعًا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة ليس يعقلها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون، دون مَن اشتغل في الأُصول بالقياس المنكوس، وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس، وإنا نُملي كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه من الاختراع الذي لا يخفى تحضيره على ذوي الحجا، ولا تتعذر كيفيته على أولي النهى"[١].

إلى أن قال: وقد مثّلتُ لكل قسم مما ذُكر بحديث في نوع من أنواعه، وهي على النحو التالي:

١- قسم الأوامر، ومثاله: حديث عُبادة بن الصامت رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اضمنوا لي ستًا أضمن لكم الجنة: اصدقوا إذا حدَّثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدّوا إذا اؤتمنتم، واحفظوا فروجكم، وغُضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم"[٢].

٢- قسم النواهي، ومثاله: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منَّا مَن لم يتغنَّ بالقرآن"[٣].

---

[١] الإحسان ١٠٢/١.

[٢] وأخرجه أيضًا أحمد في المسند ٣٢٣/٥.

[٣] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٢٢/٢، والطيالسي في المسند ح ٢٠١، وعبد الرزّاق في المصنف ح ٤١٧٠.

٣- قسم الإخبار عمّا احتيج إلى معرفته، ومثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كلُّ مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه"[١].

٤- قسم الإباحات التي أُبيح ارتكابها، ومثاله حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه الشيء، لأن يكون حُمَمة[٢] أحبُّ إليه من أن يتكلم به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الله أكبر، الحمد لله الذي ردَّ أمره إلى الوسوسة"[٣].

٥- أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها، ومثاله: حديث فَضَالة بن عُبيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم مَن آمن بك، وشهد أني رسولك؛ فحبب إليه لقاءك، وسهِّل عليه قضاءك، وأقلل له من الدنيا، ومَن لم يؤمن بك، ولم يشهد أني رسولك؛ فلا تُحبِّب إليه لقاءك، ولا تُسهِّل عليه قضاءك، وأكثر له من الدنيا"[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٣٥٩، ومسلم في صحيحه ٢٦٥٨.

[٢] الحُمَمة: الفَحْمة، وجمعها حُمَم. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤٤/١.

[٣] أخرجه أبو داود في السنن ح ٥١١٢، والطيالسي في المسند ح ٢٧٠٤، وأحمد في المسند ح ٢٣٥/١.

[٤] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٨٠٨/١٨.

المبحث الخامس

كيفية الاستفادة من الكتاب

رتّب ابن حبان كتابه على ترتيب مُخترع، ومُراده ألّا يصل أحدٌ للحديث في كتابه إلا بعد حفظه، وقصده بذلك الحثُّ على حفظ الحديث النبوي، وترك الاعتماد على الكتابة، قال - رحمه الله -: "وإذا كان عنده هذا الكتاب، وهو لا يحفظه، ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه، وأحبّ إخراج حديث منه، صعُب عليه ذلك، فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل؛ حتى لا ينخرم منه حديث أصلًا، وهذا هو الحيلة التي احتلنا؛ ليحفظ الناس السنن، ولئلا يُعرِّجوا على الكِتْبة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به"[١].

وقال ابن بلبان في مقدمته على (الصحيح): "فإنه لم يُنسج له على منوال، في جمع سنن الحلال والحرام، لكنه لبديع صُنعه، ومنيع وضعه؛ قد عزّ جانبه، فكثُر مُجانبه، تعذّر اقتناص شوارده، فتعذّر الاقتباس من فوائده وموارده، فرأيتُ أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بترتيبه وتهذيبه، وأُسهِّله على طلابه، بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى به، ليؤُمّه مَن هجره، ويُقدِّمه مَن أهمله وأخرّه"[٢].

---

[١] الإحسان ٢١٤/١.

[٢] الإحسان ٩٥/١.

المبحث السادس

مميزات الكتاب، والمآخذ عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مميزات الكتاب وخصائصه

من أهم ما يتميز به كتاب ابن حبان اشتراط مؤلفه إخراج الأحاديث الصحيحة، وعنايته باستنباط الأحكام منها، على اختلاف مُتعلقها؛ فِقْهًا، وسيرة وجَمْعًا بين مُتعارضين، وبعضها تفسير دقيق للمعنى، والآخر في رفع الإشكال المُتوهم في الخبر، وله كلام في رجال الإسناد، وكثير مما فيه دائر بين الصحيح والحسن، وإليك بعض أقوال أهل العلم في كتابه:

١- قال ابن كثير: "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيدَ ومتونًا"[١].

٢- قال ابن حجر: "حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علّة قادحة"[٢].

٣- قال ابن العماد: "أكثر نُقاد الحديث على أنّ (صحيحه) أصحُّ من سنن ابن ماجه"[٣].

---

[١] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص:٢٧.

[٢] النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٩١/١.

[٣] شذرات الذهب ١٦/٣.

المطلب الثاني

أهمّ المآخذ على الكتاب ومناقشتها

أُخذ على ابن حبان في كتابه أُمورٌ منها:

١- تساهله في إخراج بعض الأحاديث، وهذا بناء على رأيه في توثيق مَن لم يُذكر بجرح، قال السيوطي: " وما ذُكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح؛ فإنّ غايته أنّه يُسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وُجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خِفَّة شروطه، فإنه يخرِّج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مُدلِّس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاعٌ، وإذا لم يكن في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة.

وفي كتاب (الثقات) له كثير ممَّن هذه حاله؛ ولأجل هذا ربما اعتُرض عليه في جعلهم ثقات مَن لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك، وهذا دون شرط الحاكم، حيث شرط أن يخرِّج عن رواة خرَّج لمثلهم الشيخان في (الصحيح)، فالحاصلُ: أنَّ ابن حبان وفَّى بالتزام شروطه، ولم يُوَفِّ الحاكمُ"[١].

٢- ميله لمذهب الأشاعرة في بعض الصفات، مثل تأويل الساق؛ فإنه خرَّج حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في رؤية الله عز وجل يوم القيامة وفيه: "فيقال: هل بينكم وبينه آية تعرفونها، فيقولون: الساق، فيكشف عن ساق فيسجد له كلُّ مؤمن"، ثم قال: والسَّاق: الشدَّة[٢].

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية في بيان قوله تعالى: {يوم يكشف عن ساق}[٣] والصحابة قد تنازعوا في تفسير الآية: هل المرادُ به الكشفُ عن الشدَّة؟ أو المرادُ به أنَّه يكشفُ الرَّبُ عن ساقه؟ ولم يتنازع الصحابةُ والتابعون في ما يذكر من آيات الصفات إلا في هذه الآية بخلاف قوله: {لما خلقتُ بيديَّ}[٤]، {ويبقى وَجْه ربك}[٥]، ونحو ذلك؛ فإنه لم يتنازع فيها الصحابة والتابعون.

---

[١] تدريب الراوي ١٠٨/١.
[٢] الإحسان ٣٧٨/١٦.
[٣] سورة القلم الآية:٤٢.
[٤] سورة ص الآية:٧٥.
[٥] سورة الرحمن الآية:٢٧.

وذلك أنه ليس في ظاهر القرآن أنَّ ذلك صفة لله تعالى؛ لأنه قال: {يوم يكشف عن ساق} ولم يقُل: عن ساق الله، ولا قال: يكشف الرَّبُ عن ساقه، وإنما ذكر ساقًا منكَّرة غير مُعرَّفة ولا مُضافة، وهذا اللَّفظ بمجرده لا يدلُّ على أنها ساقُ الله، والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالى أثبتوه بالحديث الصحيح المفسر للقرآن وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرَّج في (الصحيحين) الذي قال فيه: "فيكشف الرَّبُ عن ساقه"، وقد يقال: إنَّ ظاهر القرآن يدلُّ على ذلك من جهة أنَّه أخبر أنَّه يكشف عن ساق، ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله؛ فعُلم أنَّه هو الكاشف عن ساقه، وأيضًا فحملُ ذلك على الشدَّة لا يصحُّ"[1].

٣- الترتيب الذي رتّب عليه ابن حبان كتابه؛ فقد حدا بكثير من الطلاب إلى العزوف عنه؛ لوعورة طريقه، وعُسر ترتيبه، حتى جاء ابن بلبان الفارسيُّ، فرتّبه ترتيبًا بديعًا، فرغب فيه الناس بعد هجرهم له، واستفادوا منه بعد عُسره، فجزاه الله خير الجزاء.

[1] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥/ ٤٧٢-٤٧٣.

المبحث السابع

عناية أهل العلم به

تظهر عناية أهل العلم بصحيح ابن حبان من خلال النقاط التالية:

١- رتّبه الأمير علاء الدين بن بلبان، فقام بترتيبه على الكتب والأبواب، وسمّاه: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، فتمّ الانتفاع به.

٢- استخرج الحافظ الهيثمي زوائده على الصحيحين في كتابه: (موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان)[١].

٣- رتّب الحافظ ابن حجر أطرافه مع أطراف غيره في كتابه: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)[٢].

٤- ترجم الحافظ مُغَلْطاي بن قُليج لرجاله مع رجال غيره في كتابه: (إكمال تهذيب الكمال)[٣].

---

[١] حققه: حسين سليم أسد وعبده علي، نشرته: دار الثقافة العربية، ط. الأولى ١٤١١ه.

[٢] حققه: زهير بن ناصر الناصر وآخرون، نشرته: وزارة الأوقاف السعودية، الجامعة الإسلامية ط. الأولى ١٤١٥ه.

[٣] حققه: عادل محمد وأسامة إبراهيم، نشرته: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ط. الأولى ١٤٢٢ه.

المبحث الثامن

نسخ الكتاب الخطية، وطبعاته، وترشيح الأفضل منها، ومبرراته،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

نسخه الخطية، وأماكن وجودها

أما نُسخ الكتاب الأصل (التقاسيم والأنواع) فقد ذكر فؤاد سزكين أماكن وجودها في: مكتبة فيض الله ٥٢٤ (ج٣، ٢٥٥ورقة، ٦٠١ه، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ١: ٨٦، رقم ١١٠٣)، القاهرة: ثان ٩٧/١، مجموع ٢١٧م (قطعة واحدة من مجلد ١، ٧٢ورقة)، برلين ١٢٦٨ (الأوراق ٤٥-٤٩)، المدينة (البداية فقط)، سراي، مدينة ٢٨٩ (مجلد١: ٣١٣ورقة، القرن الحادي عشر الهجري)، سراي، أحمد الثالث ٣٤٧ (مجلد ٢: ٢٢١ورقة، ٧٣٩هـ)، كذلك ٣٤٧ (مجلد ٣: ٢٢٠ورقة ٧٣٩هـ)، الأزهر، حديث ٤٣١٨٢ (مجلد واحد، ٣٢٩ورقة، القرن السابع الهجري، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ١: ٨٦)، الظاهرية: المجموع ١١١ (قسم واحد، الأوراق ٩٤-١٠٣)، ومنه مختارات لمصنف مجهول، القاهرة: بدار الكتب المصرية ٢٠٢٣ب (١٣ورقة، انظر: القاهرة ملحق ٩٤/٣)[١]

وأما نسخ الكتاب بترتيب ابن بلبان فتنظر في بروكلمان ٢/ ٨٠ بعنوان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، القاهرة ثان ١/ ٨٤، حديث ٣٥ (مخطوط كامل في تسع مجلدات، ٣٠٤ورقة، ٣١١ ورقة، ٣٠٩ ورقة، ٢٩٠ ورقة، ٢٥٣ ورقة، ٢٩٢ ورقة، ٢٦٠ ورقة، ٣١٠ ورقة، ٢٨١ ورقة، من القرن الثامن الهجري، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ١/ ٥٣-٥٤)[٢].

---

[١] تاريخ التراث العربي ١/ ٣٨٠.

[٢] تاريخ التراث العربي ١/ ٣٨١.

المطلب الثاني

طبعات الكتاب، وترشيح الأفضل منها، ومبررات ذلك

كلُّ مَن حقق الكتاب - على ترتيب ابن بلبان - ممن سيأتي ذكر طبعاتهم اعتمد في إصداره على نسختين يتيمتين هما:

١- نسخة موجودة بدار الكتب المصرية، تجزئتها تسعة أجزاء، لكن فقد منها الجزء السابع، الذي تمّ استكماله من النسخة الأخرى.

٢- نسخة أُخرى موجودة أيضًا بدار الكتب المصرية، تجزئتها خمسة أجزاء، ولا يوجد منها إلا الجزء الرابع، الذي استكمل به النقص الحاصل في النسخة الأولى.

وكلتا النسختين محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٥ حديث).

وقد طبع كتاب (صحيح ابن حبان) بترتيب ابن بلبان عدّة طبعات هي:

١- طبعة العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، فهو أول مَن حاول إخراج الكتاب، ولم يلبث أن اخترمته المنيّة؛ فلم يكمل عمله في الكتاب، حيث انتهى الذي أصدره منه عند الحديث رقم (١٣٨).

٢- طبعة مؤسسة الكتب الثقافية؛ فقد أصدر مركز الخدمات والأبحاث الثقافية بتحقيق: كمال يوسف الحوت سنة ١٤٠٧ه، طبعة للكتاب في عشرة أجزاء، الأخير منها للفهارس، ونشرتها دار الكتب العلمية ببيروت، وقد احتوت هذه الطبعة على كثير من التصحيف، والتحريف، والسقط في السند والمتن[١].

٣- طبعة مؤسسة الرسالة بعناية الشيخ شعيب الأرناؤوط، صدرت عام ١٤٠٨هـ، اعتمد فيها الشيخ على نسخة خطية كاملة للإحسان، وعلى أجزاء متفرقة لأصل الكتاب، إلا أنهم لم يلتزموا بمنهج واحد في تحقيق النص، ولم تخلُ من التصحيف والتحريف في السند والمتن أيضًا، وهي أفضل من الطبعة السابقة[٢].

٤- ثم ظهر أخيرًا أصل كتاب (الإحسان) وهو (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)، في مطبوع قام عليه الأستاذان الدكتور: محمد علي سونمز، والدكتور: خالص آي دمير - التركيان -، في ثمانية أجزاء، والأخير منها للفهارس، وقد قوبلت على أكثر من نسخة خطية، كما قورنت بـ(موارد الظمآن)، وقد أصدرته وزارة الأوقاف والشؤون القطرية عام ١٤٣٣هـ.

٥- طبعة دار التأصيل، وهي بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل.

وتُعدُّ هذه الطبعة أفضل نسخة لـ(صحيح ابن حبان) بترتيب ابن بلبان، وذلك للأسباب التالية:

---

[١] أفاده محققو طبعة دار التأصيل، وساقوا أمثلة لذلك. انظره في طبعتهم: ١٣٥/١.

[٢] أفاده محققو طبعة دار التأصيل. انظره في طبعتهم: ١٣٩/١.

أ- اتخاذهم للنسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية أصلًا للعمل تكمل إحداهما الأُخرى.
ب- مطابقة عملهم مع الجزء الموجود من عمل الشيخ أحمد شاكر.
ج- مقابلة عملهم مع عمل الشيخ شعيب الأرناؤوط.
د- مطابقة نص (الإحسان) بأصله (التقاسيم والأنواع) من الطبعة القطرية.
ه- مقابلة أسانيد الكتاب على (إتحاف المهرة) لابن حجر؛ لضبط أسماء الرواة.
و- تتبع آراء ابن حبان في المسائل الاعتقادية، والتعليق على ما يحتاج منها التنبيه عليه.

الخاتمـــــة

في نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وهي:

١- أنّ بداية التأليف في كتب الصحاح كان على يدي الإمامين البخاري ومسلم.

٢- أنّ ابن حبان ألّف كتابه على ترتيب مُخترع لم يُسبق إليه.

٣- أنّ أهل العلم اعتنوا بصحيح ابن حبان، سواء من حيث بيان حال رجاله، أو زوائده على (الصحيحين).

٤- أنّ أكثر أحاديث الكتاب دائرٌ بين الصحيح والحسن.

٥- أنّ ابن بلبان قد أحسن إلى ابن حبان؛ حيث قرّب صحيحه للناس ليستفيدوا منه، بعد أن كان مهجورًا؛ بسبب صعوبة الوصول إلى الحديث فيه.

وصل الله وسلّم وبارك علة نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس المصادر والمراجع

١. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف: د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط. الأولى عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** - لأبي الحسن علي بن بَلَبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق دار التأصيل، ط. الأولى عام ١٤٣٥هـ.

٣. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** - لأبي عبد الله مُغَلطاي بن قُليج بن عبد الله المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤. **إنباء الغمر بأبناء العمر** - لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المعروف بابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

٥. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** - لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.

٦. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** - محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني اليمني صلى الله عليه وسلم (ت١٢٥٠ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧. **تاريخ التراث العربي** - للمؤرخ فؤاد سزكين، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – جامعة الملك سعود، سنة النشر: ١٤١١هـ.

٨. **تاريخ دمشق** - لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت٥٧١ هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى عام ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.

٩. **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي** - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط. الثانية، عام ١٤١٥هـ

١٠. **الترغيب والترهيب** - لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، عناية: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط. الأولى ١٤٢٤هـ.

١١. **التقاسيم والأنواع** - لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: علي سونمز، وخالص آي دمير، ط. وزارة الشؤون الإسلامية بقطر ١٤٣٣هـ.
١٢. **توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر** – للمحدث طاهر الجزائري الدمشقي، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
١٣. **تيسير لمعة الاعتقاد:** د/ عبد الرحمن بن صالح المحمود، طبعة دار الوطن.
١٤. **جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم** - لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، دمشق، ط. الأولى، عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.
١٥. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: محمد أمين بن فضل الله الدمشقي (ت١١١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت ١٩٩٠م.
١٦. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط. الثانية، عام ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
١٧. **سير أعلام النبلاء** - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة، عام ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
١٨. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** - عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط. الأولى، عام ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
١٩. **الأعلام**: لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين ط. الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
٢٠. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي** - لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط. الأولى عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٢١. **كشف الظنون في أسماء الفنون** - للمؤرخ حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، عام ١٩٤١م.
٢٢. **لحظ الألحاظ** - لابن فهد أبي الفضل محمد بن محمد (ت٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٩هـ.

٢٣.**لسان العرب** - لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، المعروف بابن منظور (ت٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط. الثالثة عام ١٤١٤هـ.

٢٤.**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** - للحافظ علب بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار الكتب الثقافية، ط. الأولى ١٤١١هـ.

٢٥.**موقف ابن تيمية من الأشاعرة** - عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٦.**ميزان الاعتدال في نقد الرجال** - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت. ط. الأولى، عام ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٢٧.**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية** - للحافظ محمد بن عبد الله الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت دار القبلة، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

٢٨.**النكت على كتاب ابن الصلاح** - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية. ط. الأولى، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.